

الحدائوية السياسية و دورها في تطوير النظام السياسي الليبرالي

م.م محمد صابر كريم

جامعة السليمانية/كلية القانون والسياسة

المخلص

عندما تدخل أيّ مجتمع وضعا راكداً وجامداً تسيطر عليه الأنظمة الفكرية والثقافية القديمة ونمط من العلاقات البالية فعندئذ تصيح تجاوز هذا الوضع المتخلف ضرورة تاريخية وحياتية، لكن إنّ التجاوز لا يحقق دلالاتها الحقيقية - أي الجدة والحدائوية - إلا عندما تأخذ هذه العملية منحى ومساراً راديكالياً وهذا ما تشير إليه الفكر الفلسفي بمفهوم ((الحدائوية)). فالحدائوية إذن هي عملية القطيعة مع الماضي البائد المتخلف وهذا لا يتحقق إلا عندما تكون هناك مع تلك القطيعة عملية التواصل، عليه يمكن القول بأنّ الحدائوية السياسية هي عملية تهديم ومحو للمؤسسات والأفكار والعلاقات الاجتماعية الموجودة التي ولى عليها الزمن بحيث التطورات الجديدة لا يستوعبها.

هكذا ونتيجة لتهيئة الظروف الاجتماعية والسياسية الاقتصادية في القرنين الثامن والتاسع عشر من تطور أوروبا الغربية والتي تمخضت عنها ولادة الطبقة البرجوازية التي دخلت في صراع حامي مع الطبقات والفئات الرجعية والتي رأت في النظريات والأفكار التي رفعتها الحدائوية السياسية نبراساً ومرجعاً وميضاً لنضالها. إنّ عملية التضامن والتعاقد بين نضال هذه الطبقة والحدائوية السياسية لم يبقى في هذا الحدود بل إستفادت التيار الفكري لهذه الطبقة اي الليبرالية السياسية من العناصر الفكرية المهمة للحدائوية السياسية في عملية بنائها لنظامها السياسي الجديد بما أتت

بها الحداثية تلك من مساهمات جدية وعميقة لأكثر المفاهيم الذي كان تشكل العناصر والمقومات الرئيسة والحيوية لعملية البناء ذلك النظام، كمفاهيم - الديمقراطية والسيادة الشعبية والحرية الفردية والعلمانية والخ... - . إنَّ هذا البحث كجهد أكاديمي جعلت من هذا الموضوع محوراً رئيسياً له، هادفاً من خلال تبني الأسس العلمية الوصول إلى حقيقة و واقعية ذلك الإسهام الحيوي للحداثية السياسية في عملية بناء وتطوير النظام السياسي الليبرالي.

المقدمة

تشكل موضوع الحداثية السياسية من المواضيع المهمة والحيوية ليست فقط على صعيد مادة الفكر السياسي وإنما فيما يخص مادة الأنظمة السياسية ذلك يرجع إلى أنَّ هذه الحركة هي من أهم الحركات والتيارات الفكرية - الفلسفية في العصرين الحديث والمعاصر التي ساهمت و بشكل بارز وفعال في تحريك وتنشيط أهم تيار وحركة سياسية عرفتها هذين العصرين ولحد الآن والتي هي الليبرالية السياسية، وبالتالي فإنها - أي الحداثية - ساهمت ومن خلال نظريات و الطروحات الفكرية لمفكرها البارزين في تغذية وتجهيز النظام السياسي الليبرالي بأهم مقوماتها في عملية بنائها لمؤسساتها وأجهزتها الحيوية في العملية السياسية. من هنا ونظراً لقلّة وندرة الأبحاث والدراسات المهمة بهذا الموضوع سيما في جامعاتنا ومراكزنا الدراسية ومن ثم نظراً لأهميتها الفكرية والمعرفية في مساحة الأبحاث والدراسات العلمية المتعلقة بالظاهرة السياسية بشكل عام والأنظمة السياسية بشكل خاص، سيما في جامعاتنا ومؤسساتنا الأكاديمية من جانب، و من جانب آخر لكون هذا النمط أو الشكل من النظام السياسي هي غالبية ولحد الآن في المساحة الجغرافية من المجتمع السياسي الدولي ونقصد بذلك الدول التي تعرف بالديمقراطيات الليبرالية أو الديمقراطيات الغربية، ومن ناحية ثالثة وبسبب ظهور أنواع مشابهة لهذه الأنظمة في المساحة التي تطلق عليها بالدول النامية سيما في مساحات جغرافية قريبة منا وبالأخص دول مثل (تركيا). لذلك كله وجدنا من الضروري جعل هذا الموضوع كمادة بحثية آملًا من ورائها أن تساهم في إغناء فضائنا العلمي وملء الفراغ الموجود في هذا الحقل .

ولكي نتمكن من تحقيق البنية العلمية لهذا الجهد الدراسي إتخذنا من السؤال الجوهرى بهذا الصدد ماهي أهم الحقول والقطاعات الليبرالية السياسية التي ساهمت فيها الحداثية السياسية

بهدف تقويتها وتطويرها لتتمكن فيما بعد من الديمومة والسيرورة؟. وللوصول إلى الجواب العلمي لهذا السؤال حددنا فرضية هذا البحث الرئيسة بهناك تأثير كبير للإسهامات التي قدمتها الحداثوية السياسية لليبرالية السياسية بحيث أدت إلى تطوير نظامها السياسي على مدى العصرين الحديث والمعاصر .

ولغرض إكمال هذا الجهد قسمناه إلى مبحثين رئيسين، بحيث نتناول في الأول المفاهيم الرئيسة من خلال ثلاثة مطالب، الأول خصصناه لمفهوم الحداثوية، والثاني لتناول مفهوم النظام السياسي والثالث لبحث مفهوم الليبرالية. والمبحث الثاني يتناول الحداثوية السياسية وظهور النظام السياسي الليبرالي وذلك في إطار ثلاثة مطالب، الأول يخص ببحث مظاهر تجسيد الحداثوية السياسية في الليبرالية، والثاني يتناول أهم مساحات التأثير للحداثوية السياسية في النظام السياسي الليبرالي، والثالث يبحث في أهم مساهمات الحداثوية في تطوير النظام السياسي الليبرالي.

المبحث الأول

الإطار النظري للموضوع

إن مفهوم الحدائوية السياسية على الرغم من أنها من المفاهيم التي ترتبط بمفهوم الحدائوة و مفرداتها الأخرى من (التحديث و الحدائوية و..) وهذه المفاهيم شائعة الإستعمال والإستخدام سيما في المواضيع الثقافية والأدبية، إلا أنها وفي الأدب السياسي المعاصر قليلة الإستخدام و الظهور سيما في الفضاء الفكري السياسي لدى دول الأطراف المسمى سابقاً بدول العالم الثالثية. لا بل إن نفس مفهومي النظام السياسي والليبرالية لاتحظيان بالإهتمام والإلمام الكافي والعميق العلميين، بل إن هناك وفي أحيان كثيرة، اللبس و النقص المعرفي الأكاديمي في العديد من الأبحاث والدراسات التي تكتب عنهما.

عليه و دفعا للوقوع في تلكم الإلتباسات والتشوهات الفكرية من جانب ومن جانب آخر لإعطاء موضوع البحث هذا بنيته العلمية، وجدنا من الضروري الدخول إليه من باب الإطار النظري للموضوع، سيما وأن هذا الموضوع هو في وقت ذاته ذو طبيعة نظرية على قسم كبير منه. إذ أن المفردة الرئيسة فيه (الحدائوية السياسية) هي مفردة نظرية - فكرية لا بل أنها نتاج لأعظم حركة ثقافية فكرية عرفتها الفكر والفلسفة الإنسانيين والتي تتجسد في حركة التنوير الأوربية. لهذا وجدنا أن نتناول هذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة التالية:-

المطلب الأول: مفهوم الحدائوية السياسية.

المطلب الثاني: مفهوم النظام السياسي.

المطلب الثالث: مفهوم الليبرالية السياسية.

المطلب الأول

مفهوم الحداثوية السياسية

قبل أن نبحث في مفهوم الحداثوية السياسية يجب تناول مفهوم الحداثة ذلك للإرتباط الوثيق بين المفهومين، لا بل أن الأول هي من إحدى نتاجات الثاني - أي الحداثة - . أن الحديث عن هذه المفاهيم ليس بجديد سيما في الفضاء الثقافي والفكري الغربي والذي له خلفية تاريخية أبعد بالمقارنة مع الفضاء الثقافي الفكري الشرقي - يقصد المجتمعات النامية -، إذ أن هذه الأخيرة ومنها الفضاء الفكري والأكاديمي لمجتمعنا، بالرغم من أنه تعاني من حداثة وقصر المدة في تناوله مع هذه المفاهيم، فإنه تعاني أيضاً من إشكالية التناول تشوبها الكثير من الأخطاء و الإلتباسات. عليه يكون من المفيد والمنطقي البحث في هذه المفاهيم لإزالة تلك الإلتباسات والأخطاء ذلك بالإضافة إلى حاجات ومقومات هذه الدراسة كمحاولة علمية لتناول هذه المفاهيم من الناحية النظرية.

فيما يتعلق بمفهوم الحداثة - moderna - والتي هي من المفاهيم الرئيسية والأولية في هذا السياق هناك آراء و وجهات نظر مختلفة حول تحديد معانيها ودلالاتها الفكرية، لكن قبل ذلك هناك نقطة مهمة لا بد من التطرق إليها وتتعلق بالأصول الزمنية لإستخدامات هذا المفهوم إذ أن العديد من الدارسين والكتاب يرجعون إلى بدايات عصر النهضة لابل يعتبرون أن الأثنين* لهما بداية واحدة، إلا أن {هابرماس} يذهب بهذا الصدد إتجاهاً آخر ويقول: ((استعملت كلمة)) (حديث - modern -)) للمرة الأولى في أواخر القرن الخامس لفصل الحاضر المسيحي الذي كان قد صار للتو رسمياً، عن الماضي الروماني الوثني، ورغم تبدل المضامين تعتبر الجدة (العصرنة = الحداثة) دوماً عن الوعي الخاص بحقبة تضع نفسها في علاقة مع الماضي عصور القديمة، ولا ينطبق هذا فقط على عصر النهضة الذي يبدأ به العصر الحديث فقد إعتبر الناس أنفسهم حديثين في زمن شارلمان وفي القرن الثاني عشر))^١. عليه يمكن القول بأن الحداثة بدلاً من أن يشير إلى دلالة زمنية خاصة بحقبة معينة كعصر النهضة على سبيل المثال فإنها لها دلالة أخرى تتعلق بظهور ذلك الوعي لدى أفراد مجتمع معين بأنهم تمكنوا من إحداث تغير في أوضاعهم المعيشية وكذا

* في الإشارة الى مفهومي الحداثة والحداثوية.

(١) د. علي عبود المحمدوي، الإشكالية السياسية للحداثة، ط١، دار الأمان، الجزائر، ٢٠١١، ص٨٤.

الحضارية والثقافية تختلف كلياً عن المرحلة السابقة لديهم إلى حد بات فيه هذه التغير يشكل قطيعة مع الحقبة السابقة مع وجود علاقة إستمرارية مع ذلك الماضي المتخلف.

بناءً عليه فإن مفاهيم الحدائوة والحديث لهما معاني ودلالات تدخل في سياق معرفي واحد مع الآخر على الأقل زمنياً، إلا أن {هابرماس} يفرق بينهما بتجاوز الأولى على الثانية تجاوزاً بقوله "الحديث - modern - تحقيب زمني محدد قبله القديم ومن الممكن أن يتوسط بينهما الوسيط و تلك كلها فترات تاريخية وحقبات زمنية، أما الحدائوة - modernity - فهي حسب هابرماس قطيعة زمنية متكررة لإنتاج نسق جديد بمعرفته و وجوده وقيمه وبشرطيه الإنساني والعقلاني".^١

في هذا السياق نجد {ماكس فيبر} يبحث في هذا المفهوم من أرضيتها السوسيولوجية و تبعاً لذلك فإن "التفسير السوسيولوجي يرجع نشأة الحدائوة إلى الدور الفاعل للمنشأة الرأسمالية والإدارة البيروقراطية، كمؤسستين عقلانيتين، عقلنت أولاهما العملية الإقتصادية، وعقلنت الثانية نظام تسيير المجتمع.. وإذا كانت العقلنة قد إتخذت طابعاً مؤسسياً منظماً في الإقتصاد والإدارة، فإنها مع ذلك عملية شاملة إكتسحت المجتمع الغربي كله".^٢

هناك من يرى بأن تاريخ تطور المجتمعات الإنسانية في الحقيقة تجسد لمعاني ودلالات مفهوم الحدائوة، ذلك عندما يرون بأن هذا التاريخ كان في الواقع هو تجسيد لعلاقة تحمل في طياتها أو بالأحرى هو علاقة بين فاعلين رئيسيين وهما الانفجار والتشكل، ومن هذا التصور إلى واقع الحركة التاريخية وجوهر تطورها برزت إلى الظهور مفهوم الحدائوة. هكذا فكما إن كل مرحلة تاريخية كانت تفجر قوتها الخاصة بفعل تراكمات الضغط المؤدية إلى ذلك. ومن ثم تبدأ مرحلة تشكل جديدة، وهكذا إلى ما لانهاية، والتفجير لم يكن يعني محو آثار الماضي بقدر ما يعني إعادة تشكيله في صورة جديدة وفق معطيات وظروف جديدة، من خلال كسر وتجاوز شرطه أو منطقته الداخلي السابق،...، فالتحرر على هذا الأساس يعني القطع بقدر ما يعني التواصل، يعني النفي بقدر ما يعني الإستمرار..^٣. عليه ووفقاً لهذا المنظور فإن لمفهوم الحدائوة جذور و أبعاد زمنية تمتد إلى مراحل تاريخية أقدم من مرحلة التي نعرفها والتي تبدأ بعصر النهضة، وبالتالي ووفقاً لهذا المنظور الفلسفي لا يقتصر معنى هذا المفهوم فقط على الدلالات التي تستمد جذورها من

(١) المرجع نفسه، ص ٨٥.

(٢) د. علي عبود المحمداوي، المرجع السابق، ص ١١١.

(٣) معاذ أحمد حسن، إيقاع التاريخ، النهج، ٢٤، خريف ٢٠٠٠، السنة ١٦، العدد ٦٠، ص ٤٣، ٤٢، ٤١.

المفردات الخاصة بهذه المرحلة - النهضة - بل هناك معاني ترتبط أو بالأحرى تستمد جذورها من منطق التطور التي تحكم على وجود وسيرورة المجتمعات الانسانية .

ليس من الصحيح الجزم بأنّ الحادثة فقط يتركز على عنصر ((القطيعة)) مع الماضي، بل هناك عنصر مهم آخر لا بد من أن توجد فيها وتتمثل بمفهوم ((التواصل))، هذا ناتج وكما يذهب اليه البعض الى "إنّ تحرير المستقبل من الماضي مشروط بالتواصل، والتواصل مشروط بالقطع، لأن مفهوم المستقبل كوعي بالزمن الإنساني، يتضمن تركيباً للماضي ووعياً به. كما أن التواصل من خلال هذا الوعي يستدعي القطع والتجاوز لهذا الماضي كي يتحقق المستقبل"^١.

هناك من يبعد التتابع الزمني التجريدي - abstract - لمفهوم الحادثة وبهذا المعنى يذهب بالقول إلى أن الحادثة تنبجس من البعد الزمني كشرط تحقيق الحدث وهي مع ذلك تاريخية وكلا البعدين المكاني والزمني يقتضيان الإنجاز الإنساني كأفق مخصوص يكون فيه الحديث عن الحادثة ممكناً^٢. هنا يظهر المضمون أو الطابع العقلاني لهذا التعريف لمفهوم الحادثة، هكذا وإذا "تقف على دلالة الحادثة في المجتمع الغربي الذي يفص بين حقبتين، العصر الوسيط الذي إنتصر للكنيسة وحقبة جديدة تشكل الثورة الصناعية التي تأسست على الخطاب العقلاني للإنسان والكون"^٣.

أما من المنظور الإقتصادي فتعتبر الحادثة كإحدى أهم تجليات الفكر التنويري ناتجا عن مآدت اليه التغيرات الإقتصادية المصاحبة لعصر النهضة سيما الثورة الصناعية وماتمخضت عنها من ولادة طبقتين إجتماعيتين رئيسيتين، وبهذا الخصوص هناك من يرى بأن فكر التنوير الذي جاء معبراً عن طموحات الطبقات الوليدة (الرأسمالية - العمالية)، من أجل إثبات ذاتها، و تحقيق سعادتها، وحريتها، تجاه ماكان يحيط بها تاريخياً من ضياع وظلم وقهر وعبودية من قبل السلطتين الزمانية والروحية معاً، هذا الفكر تجلى في القرن التاسع عشر، ثورة حقيقية في الفلسفة والسياسة والإقتصاد، حيث إستطاع في الفلسفة تحطيم قيم الإمتثال والغيبية ليفسح في المجال

(١) المرجع نفسه، ص ١٤٣.

(٢) الناصر عبد اللاوي، الهوية التواصلية في تفكير هابرماس، ط ١، دار الفارابي، بيروت، ص ٧٨.

(٣) الناصر عبد اللاوي، المرجع السابق، ص ٩١.

واسعاً أمام قيم العقلانية والوضعية. وفي السياسة، حطم قيود الإستبداد أمام الديمقراطية و الدستور. وفي الإقتصاد كان دعوة لتأكيد مذهب المنافسة والحرية الإقتصادية^١.

يبقى أن نبحث في مفهوم الحدائوية من أرضيتها أو مدلولها السياسي، فبالرغم من أن أكثر الآراء و التوجهات تأخذ بالمفهوم العقلاني لهذا المفهوم "إن أقوى تصور غربي للحدائوية، التصور الذي كان له أعمق الآثار، قد أكد أن العقلنة تفرض هدم العلاقات الاجتماعية، والعواطف والأعراف و المعتقدات التي تُدعى تقليدية، وأن العامل التحديث ليس فئة أو طبقة اجتماعية خاصة وإنما هو العقل نفسه والضرورة التاريخية التي تمهد لانتصاره"^٢، إلا أن هناك من يبرز ويؤكد الطابع و المحتوى السياسي لهذا المفهوم، بمعنى ليس أن كل جهد أو عمل عقلاني يقوم بتهديم وإزاحة الأفكار والمعتقدات و الآراء السائدة والمسيطرة والتي تقوم على النظر الى الأشياء اعتماداً على التصورات والمعتقدات القديمة سيما الدينية أو الماوراء طبيعانية - mitafisikism - هي تشكل بحد ذاتها عمل حدائوي وبالتالي هي مانعني به الحدائوية، لأن هناك حركة أو براكسيس تجسد أو بعبارة أدق تقوم بإنهاء عمل المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة ضمن نظام سياسي سائد وإحلال نظام سياسي - اجتماعي جديد مكانه. وفي هذا هناك من يرى بأن فكرة الحدائوية كانت ثورية في فرنسا زمناً طويلاً، لأنها لم يكن بإمكانها، كما هي الحال في انكلترا بعد ١٦٦٨، والتي تمكنت من إنشاء نظام سياسي اجتماعي جديد، هذا الحدث التاريخي التي دفعت بـ[لوك] بأن تتنادى بالطبيعة ضد المجتمع وبسلطة جديدة مطلقة ضد التفاوتات الأمتيازات^٣.

يبدأ الحدائوية السياسية في أبرز تجلياتها مع ماكيافيللي لابل يعتبر هذا المفكر عند البعض الأب المؤسس للحدائوية السياسية^٤، بهذا يمكن القول وكما يرى البعض الى أن ماكيافيللي مهد الأرضية الحقيقية لإخضاع السياسة للتحليل الموضوعي والعلمي، وبالتالي النقدي، فمعالم الحدائوية السياسية عنده يكمن في النقاط التالية^٥:

(١) عدنان العويد، الليبرالية المعاصرة رؤيا نقدية، النهج، العدد ٢٢، ربيع ٢٠٠٠، السنة ١٦، العدد ٥٨، ص ١٣٢، ١٣١.

(٢) آلان تورين، نقد الحدائوية، ج ١، ص ١، صياح الجحيم، ط ١، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٨، ص ١٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٨.

(٤) مجموعة مؤلفين، الفلسفة السياسية المعاصرة، تحرير وإشراف، د. علي عبود المحمداوي، ط ١، ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢١.

(٥) مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، ص ٢١-٢٣، ٢٤.

- ١- خضوع الدين والأخلاق لمعايير السلطة والسياسة.
- ٢- الممارسة السياسية، تقوم على أساس المصلحة، ولا طموح للخير أو الفضيلة فيها.
- ٣- إن المكر والدهاء والقوة، هي أدوات الحاكم للسيطرة على مجتمعه والتعامل مع الدول الأخرى. هكذا يستمر الحداثوية السياسية مع بداياتها الماكيافيلية مروراً بكل من {هوبز و لوك} وصولاً الى كل من {كانط و هيغل} سيما هذا الأخير الذي يعتبر نتوجاً خلاقاً لهذه الحداثوية، فكما يرى البعض لقد تمكنت فلسفة هيغل السياسية من أن تلبس الحداثوية ثوبها الحقيقي من خلال إرساء القواعد التالية فيها^١:

- العقل هو معيار الدولة في نشوئها وممارستها.
 - القانون هو الإطار الذي ينشأ من منظومة الحقوق عبر جدلية طبيعية خاضعة لفلسفة تطور الفكر أو الروح .
 - الدولة نتاج طبيعي لجدل الأسرة والمجتمع المدني، جدل الحق الكلي والحق الخاص، و نشوء فرد يجمع بين الإثنين هو الكل أو الدولة.
 - إن الحرية هي أساس كل موضوع الحق، وتأسيسه للسياسة كنظرية في الدولة.
- بناءً على ما تقدم نتوصل إلى أنّ الحداثوية السياسية كتيار ثقافي هي من أكثر هذه التيارات وقوعاً وتأثيراً بالمفكرين والفلاسفة الذين وظفوا أفكارهم وطروحاتهم الفلسفية في خدمة هذا التيار التي مالبثت ونتيجة لتلك العلاقة القوية مع الفكر والفلسفة السياسية من جهة، ومن جهة ثانية تحت تأثير الحركة الاجتماعية أو بالأحرى الحركات الاجتماعية الناهضة والسائدة في تلك المرحلة المعروفة بعصر النهضة، أن تحولت هي الأخرى إلى حركة سياسية قوية بحيث استطاعت من أن تخضع تحت تأثيرها وتوجيهها قيام وتأسيس العديد من أنظمة الحكم السياسية الحديثة. على صعيد آخر وفيما يتعلق بالمعنى المفاهيمي والدلالية فإنّ الحداثوية السياسية هي تلك الحركة التي أنهت الأنماط المختلفة من البنى و التقاليد والأفكار و الأنظمة السياسية التي كانت على طول العصر القرونوسطوية سائدة ومسيطر في الحياة السياسية، ذلك من خلال خلق القطيعة مع تلك الأنماط وإيجاد بدائلها على أسس من العقلانية والأفكار العلمية الجديدة .

(١) المرجع نفسه، ص ٤٢.

المطلب الثاني

مفهوم النظام السياسي

عند بحث مفهوم النظام السياسي يجدر بنا أن نعرف مفهوم ((النظام)) والتي حسب (موريس دوفرليه) هي عبارة عن: ((جملة الأفعال المتبادلة الاجتماعية المبنية والمنسقة التي تتحرك باعتبارها كياناً، من الطبيعي أن تبني النماذج أصلاً في إطارها))^١، وبهذا المعنى هناك أيضاً تعريف (لودفيغ فون برتالانفي) والذي يقوم على أن النظام إنما هي ((مجموعة عناصر مترابطة، أي مرتبطة فيما بينها بعلاقات بحيث أنه إذا تعدلت إحداها فإن الأخرى تتعدل أيضاً، وبالتالي، فإن المجموعة كلها تتحول))^٢.

بهذا المعنى وبالوقوف على التعاريف المقدمة أعلاه لمفهوم ((النظام)) يمكن القول إلى أن النظام السياسي تشكل بحد ذاتها أحد تلك النماذج التي تشتمل مجموعة عناصر مترابطة بحيث تميزها عن النماذج الأخرى التي توجد داخل النظام العام، عليه نأتي إلى تعريف مفهوم النظام السياسي التي تعني دراستنا هذه، ونعتمد أهم التعاريف المقدمة والتي تعتمد على علاقات النظام مع البيئة التي توجد بها، وهذه الأخيرة تضمن أولاً النظم الأخرى المدرجة في المجتمع العام المدروس، أي كل من النظام الاقتصادي والنظام الثقافي، والنظام الديني والخ...، ومن ثم يتضمن النظم الأخرى غير الاجتماعية لهذا المجتمع العام كـ (النظام البيئي والنظام البيولوجي والخ...)، وأخيراً تحتوي على النظم الخارجية لهذا المجتمع العام ومنها النظم الدولية كـ (الأقتصادية والسياسية و النفسانية والخ...)^٣.

أما من ناحية القانون الدستوري ووفقاً لآراء و توجهات فقهاء هذا القانون فإن "النظام السياسي يتألف من مجموعة المؤسسات السياسية كالنظام البرلماني والنظام الرئاسي ونظام الحزب الواحد الخ التي تشكل بحد ذاتها المنتظم السياسي"^٤.

(١) موريس دوفرليه، علم إجتماع السياسة، ت. د. سليم حداد، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢١٩.

(٢) نقلاً عن: جان ماري رانكان، علم السياسة، ت. د. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٤٠.

(٣) موريس دوفرليه، المرجع السابق، ص ٢٣٧، ٢٣٦.

(٤) د. اسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٢.

هناك من علماء علم السياسة والباحثين السياسيين الحديثين الذين يرون بأن هناك داخل النظام السياسي مكونات متعددة من اجتماعية وثقافية واقتصادية وعقائدية ونفسية وتاريخية وقانونية وحتى الجغرافية، لا بل إنهم يذهبون الى القول بأن هناك تأثير للتقدم التقني والحضاري في النظام السياسي، ومن هذا يستنتج حسب رأي هؤلاء القناعة التي تقول بأن النظام السياسي إنما ينشأ وينمو ويحيا في محيط وهذا المحيط هو عبارة عن تلك العوامل والمكونات المشاركة اليها^١. لكن رغم وجود هذا الإتجاه الذي يتمسك ويشدد على وجود العنصر الاجتماعي كأحد عناصر النظام السياسي، فإن هذا لا يقلل من أهمية هذا العنصر بالنسبة لعمل النظام السياسي، لابل هناك من يذهب أكثر من هذا بهذا الخصوص ويزيد من أهمية العنصر الاجتماعي الى حد احدى قطبي البيئة التي تدور فيها العملية السياسية هذا هو مايقوله {ماكريدس}: ((أن جوهر العملية السياسية يكمن في التفاعل بين الإطار المجتمعي والمؤسسات السياسية، فالإطار المجتمعي هو البيئة التي يتحرك فيها النظام، وجماعات المصالح والأحزاب هي همزة الوصل بين البيئة وصناع القرار))^٢.

في الحقيقة هناك نقطة مهمة يجب الإشارة اليها هنا تتمثل في وجود نوع من التشابه بين مفهوم ((النظام السياسي)) و((الدولة)) الى حد هناك من يذهب الى القول بأن الدولة هي منظمة المنظمات وذلك اعتماداً على وجود قناعة لديهم بأن الدولة هي منظمة مركبة^٣. إن هذا التصور الذي تقوم على اعتبار الدولة على أنها الصحن الذي تتواجد فيها كافة المنظمات الأخرى المتواجدة في المجتمع السياسي يستند على القناعة التي تقول بأن الدولة هي المساحة التي تقام عليها كافة الهياكل التنظيمية في المجتمع، هذا هو الأساس الذي دفع بـ {موريس هوريو} ليقول على الدولة تسمية "منظمة المنظمات بوصفها المنظمة العليا أو النهائية التي ليس لأية منظمة أخرى إزائها سلطة تماثل ما لسلطتها من شمول"^٤.

(١) د. محمد نصر مهناء، الإتجاهات المعاصرة في تنظيم السياسة، ط١، دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص١٢٦.

(٢) نقلاً عن: د. كما المنوفي أصول النظم السياسية المقارنة، ط١، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٧، ص٤٤.

(٣) مارسيل ثريلو، علم السياسة، ت، أحمد حسيب عباس، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٥، ص٩٣. أنظر أيضاً: د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص٣٩-٤١.

(٤) المرجع نفسه، ص٩٣.

في الحقيقة إن هذه النقطة لها من الأهمية بحيث تستحوذ على مساحة مهمة من تفكير قسم من المفكرين والباحثين ليست فقط بالنسبة للعلم السياسة إنما على صعيد علم الأجتتماع أيضاً، وللدلالة على ذلك نأتي بما يذهب اليه بعض المفكرين المعاصرين بهذا الصدد من أن هناك من تستخدم مفهوم النظام بالتبادل مع مفهوم الدولة أي بمعنى الخلط بينهما، لكن الحقيقة هي أن تلك الهياكل التنظيمية "في الواقع مؤسسات مستقلة تساعد على تعريف الدولة وإدارتها. أولاً، يجب علينا التمييز بين الدولة والنظام الذي يُعرّف بأنه مجموعة القوانين والمعايير الأساسية في الحياة السياسية. وعلى نحو أكثر تحديداً، يجسد نظام ما الأهداف الطويلة المدى المتعلقة بالحرية الفردية والمساواة الجماعية، والمكان الذي يجب أن تستقر فيه السلطة وكيف يجب أن تُستخدم"^١.

إلى جانب وجود تلك التفاوت والإختلاف بين مفهومي النظام السياسي والدولة، هناك أيضاً إختلاف بين مفهومي النظام السياسي والمنظومة السياسية والتي من المفيد الإشارة إليها هنا والحديث عنها. فالنظام السياسي وكما يعرفها {موريس دوفر جيه} هو عبارة عن ((منظومة مصغرة مكونة من مجموع المؤسسات السياسية لمنظومة اجتماعية. كالنظام البرلماني والنظام الرئاسي ونظام الحزب الواحد، الخ...))^٢. عليه يمكن القول وكما يذهب اليه البعض بأن النظام السياسي هي عبارة عن مجمل المؤسسات السياسية والتي تشكل منظومة مصغرة خاصة، والتي هي مرتبطة على نحو وثيق بكل العناصر الباقية للمنظومة الاجتماعية والتي تضمن تنسيقها و إنتظامها^٣.

ونحن بصدد تعريف مفهوم النظام السياسي و دراسته، يظهر لدينا نقطة مهمة يطلب بحثه والتطرق إليها، وهي الآلية أو آليات التي تمد النظام السياسي بعوامل البقاء والإستمرار والتطور، وهذا يكمن كما يرى البعض في عدة أشياء أهمها هي الأحزاب السياسية "وفي النظم السياسية يغير ظهور أحزاب جماهيرية في أداء كل الهياكل الأخرى في النظام* ويؤثر أيضاً على القدرات العامة للنظام في البيئة المحلية والدولية"^٤. هكذا يتبين لنا بأن المكونات أو القوى السياسية من

(١) باتريك هـ أونيل، مباديء علم السياسة المقارن، ت، باسم جيبلي، ط١، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٢، ص٤٣.

(٢) موريس دوفر جيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ت، د. جورج سعد، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢، ص١٧.

(٣) المرجع نفسه، ص١٧.

(* في الإشارة الى مفهوم ((النظام السياسي)).

(٤) د. محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص١٣٦.

احزاب وحركات سياسية وكذا جماعات المصالح والقوى الضاغطة و منظمات حماية البيئة والخ.. تشكلون أدوات و وسائل مادية مهمة في حيوية و قوة أي نظام سياسي بالأحرى فإن بقاء حيوية وديمومة أية نظام سياسي مرهون في جانب كبير منها بوجود القوى السياسية التي تزودها بعوامل تلك الحيوية والقوة وديمومتها. عليه وبناءً على ما تقدم يمكن القول وكما يذهب اليه البعض بأن النظام السياسي لا يقتصر فقط على الدستورية وإنما يشمل أيضاً الأبنية السياسية غير الرسمية وعمليات الإتصال، كما أصبح ينظر الى العمل السياسي كجزء من العمل الاجتماعي الكلي وهو بذلك يتأثر بالنظم الفرعية الأخرى كالنظام الاقتصادي ونظام القيم^١.

في ضوء ماتمت بحثه أعلاه يبرز لنا الإستنتاج الجوهرية والرئيسية والذي يتلخص بأنّ النظام السياسي هي منظومة مصغرة تشتمل على مجموع المؤسسات السياسية الموجودة في إطار دولة ما أو كيان سياسي مستقل، هذه المنظومة يتحرك داخل المنظومة الأكبر منها وهي النظام الاجتماعي وذلك ضمن علاقة من التفاعل والترابط الديالكتيكي بينهما، بحيث أنّ أي تغيير في الثاني سيؤثر سلباً وإيجاباً على الأول والعكس صحيح، لكن الجوهرية في ذلك هو وجود التنسيق و التنظيم الضروري والعقلاني من أجل ضمان إستمرارية وديمومة المجتمع السياسي.

المطلب الثالث

في مفهوم الليبرالية السياسية

إن مفهوم الليبرالية لهي من المفاهيم المهمة في الفكر السياسي الحديث والمعاصر والتي تعاني من التشابك و عدم الدقة العلمية في إستخدامها والتعامل معها سيما عند الحديث عن مفهوم الديمقراطية، عليه ونظراً لأن المفردة الأساسية في هذا البحث أو بعبارة أدق المحور الرئيسي لموضوع بحثنا هذه تدور حول هذا المفهوم، لذلك فإن البحث والتناول النظري لموضوع الليبرالية يملك أهمية استثنائية اضافة الى أهميتها العلمية الميدانية.

تاريخياً يرجع بدايات ظهور الليبرالية الى الفترة التي أعقبت حركة النهضة والتي صاحبها التطورات الجذرية على صعيد الحياة الاجتماعية الاقتصادية المتمثلة بزوال النظام الإقطاعي وظهور النظام الرأسمالي "اقتربت الليبرالية اساساً بنشوء المجتمع الرأسمالي، وأقرّ أنصارها الحق في مراكمة الملكية الخاصة، كما واصلوا هجومهم على امتيازات السلطة الأرستقراطية حتى نهاية القرن التاسع

(١) المرجع نفسه، ص ١٢٦.

عشر"١. إلا أن الليبرالية كمصطلح وكمفهوم تشير الى التأكيد على دلالة و معنى قيم الحرية والدفاع عنها في وجه الطغيان والأستبداد سيما الحرية الفردية وبهذا المعنى يقول (ديفيد هيلد): ((تدرجياً ما لبثت الليبرالية أن اقتربت بالعقيدة التي تقول بوجود تمتع الأفراد بحرية ما يفضلونه في سائر الشؤون الدينية،الاقتصادية والسياسية،في معظم المسائل المؤثرة في الحياة اليومية في الحقيقة))٢. فيما يتعلق ببدايات الظهور والطبيعة الأجتاماسياسية للليبرالية وعلى الرغم مما يذكر بخصوص الجوهر اللاديني لها إلا أن هناك من الباحثين والمفكرين ممن يعتقدون خلاف ذلك و يرون بأن الليبراليون الأوائل بروتستانت جذريين،إذ اعترضوا على السلطات المدنية والكنسية*دفاعاً عن حقوق الفرد،معتبرين أن الناس العاديين مؤهلون للنظر في شؤون الحكومة كما لإختيار سبيلهم الخاص في الخلاص الأبدي"٣.

إذن وبالإرتباط بماذكر اعلاه بخصوص علاقة الليبرالية بموضوع الحرية الفردية وصيانتها من مخاطر تدخلات وكوابح السلطة السياسية - اي الدولة -،فإن هذا الإتجاه الفكري وكما يرى البعض إنما جاءت في الجانب الأكبر منها لكي يحدّ من تدخلات الدولة لخلق الشروط والقواعد المؤاتية لتداول الأشخاص والخيرات و الأفكار.وهو لا يحمل أيّ حكم أخلاقي على السلوك،ما عدا حكمه على المخاطر التي يُعرض ذلك السلوك الحياة العامة لها٤.

إن ما يلفت النظر في دراسة الفكر الليبرالي هو التناقض الموجود فيه أو بعبارة أخرى ما يحمله هذا الفكر من تناقض والأزدواجية بخصوص ما قامت عليها من افكار و شعارات و أهداف من جهة،وما أدت اليه تطبيقها على أرض الواقع من جهة أخرى،إذ وكما يذهب اليه البعض بالقول من أن الليبرالية وعلى الرغم من أنها تدعو الى الحرية والعدالة والمساواة وحقوق الشعوب وغيرها من المبادئ التي تقوم عليها،إلا أنها تحمل الكثير من التناقضات والنواقص

(١) مجموعة من المؤلفين،الأيدولوجيات السياسية،ت،عباس عباس،الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق،٢٠٠٩، ص٣١.

(٢) ديفيد هيلد،نماذج الديمقراطية،ج١،ط١،معهد الدراسات الاستراتيجية،بيروت،٢٠٠٦،ص١٣٦.

(* في الإشارة الى سلطة الكنيسة الكاثوليكية التي كانت تستحوذ على مجمل الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والدينية طوال المرحلة المعروفة بالعصور القرونوسطوية.

(٣) مجموعة من المؤلفين،الأيدولوجيات السياسية،المرجع السابق،ص٣٠.للمزيد بهذا الصدد أنظر أيضاً:جان جاك شوفالية،تاريخ الفكر السياسي،ت،د.محمد عرب صاصيلا،ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع،بيروت،٢٠٠٢،ص١٥٣-١٥٩.

(٤) آلان تورين،نقد الحدائوية،ج١،المرجع السابق،ص٧٧.

يمكن حصرها بحسب التصور الميرلوبونتي* في أمرين مهمين: أولهما، لا تاريخانية السياسة الليبرالية، لأن قرارات القادة الليبراليين تتخذ في معزل عن التاريخ، وثانيهما، وهو يرتبط بالأول ويترتب عنه، يتمثل في أن هذه السياسة تنحصر في كونها قيماً ومبادئ صورية شكلية. ذلك إضافة الى أنها تحمل غايات وأهداف خفية تخدم مصالح الأفراد لا الجماعات^١.

إذن وفيما يتعلق بهذه النقطة التي تعد مهمة ومحورية سواء بالنسبة للجانب الإيدولوجي التي تتبناها مفهوم الليبرالية، وسواء بالنسبة للموضوع المحوري الذي يعالجه هذا الجهد الدراسي، هناك أيضاً من يؤكدون على هذه المسألة عندما يرون بأن التعديلات التي دافعت بها الدولة الليبرالية عن تضيق سلطة شعب لم تحل دون اعتبارها بالنسبة للتاريخ، الدولة البرجوازية، كانت مستندة على أساس جعل السلطة خاضعة لتأثير المصالح والآراء الاجتماعية للبرجوازية^٢. هكذا إذن و"لكي يعطي الفكر الليبرالي لسلطة الدولة أساساً متماسكاً، عمد الى تشويه الحقيقة الاجتماعية بشكل يؤدي الى فصل الجسم السياسي عنه، كذلك فعلت الماركسية حين عمدت بعملية جراحية الى إعطاء السلطة أساساً موحداً"^٣. عند بحث مفهوم الليبرالية وسيورتها وتطوراتها يبرز أمانا موضوع يطلب الوقوف عندها ومن ثم بحثها بشيء من التفصيل، إذ افرزت التطورات اللاحقة لظهور الليبرالية سيما في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ظهور مفاهيم جديدة فرعية بالأرتباط بالمفهوم الأول - الليبرالية - ومن أهم تلك المفاهيم هي ((الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية و الليبرالية الجديدة والخ...))*. إن البروز القوي لهذه المفاهيم الفرعية لليبرالية يرجع وكما يعتقد البعض الى الأزمة الاقتصادية التي لمت بالنظام الرأسمالي في الثلاثينات من القرن الماضي "يؤكد ((الليبراليون الجدد)) بأن مبادئ الليبرالية تظل صالحة تماماً، ولكنها لم تطبق اطلاقاً بشكل كاف، وإذاً يكفي، للخروج من الأزمة**، - التي هي قبل كل شيء أزمة اقتصادية -

* موريس ميرلوبونتي (١٩٠٨ - ١٩٦١) هو من أكبر ممثلي الاتجاه الفينومينولوجي في فرنسا، من أهم مؤلفاته (الإنسانية والعنف - **Humanisme et terreur**) و(مغامرات الجدل **Les Aventures de la Dialectique**)، إن آراء ميرلوبونتي السياسية تسعى الى تقديم رؤية جديدة تقوم على الجمع بين الفلسفة والسياسة. مجموعة المؤلفين، الفلسفة السياسية المعاصرة، المرجع السابق، ص ١٩١، ١٩٢.

(١) مجموعة المؤلفين، الفلسفة السياسية المعاصرة، المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(٢) جورج بورودو، الدولة، ت. د. سليمان حداد، ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٢٢.

(٣) جورج بورودو، المرجع السابق، ص ١٢٧.

* بهذا الصدد أنظر: جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ت. د. علي المقلد، ط ١، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١، ص ٦٣٦ - ٦٤٦.

** يقصد بذلك الأزمة الاقتصادية العالمية في سنوات (١٩٢٩ - ١٩٣٢).

العودة الى مبادئ الفردانية والمزاحمة الحرة. كل الضرر يأتي من تدخلات الدولة التي تتدخل فيما لايعنيها^١. تشكل العلاقة بين مفهومي الليبرالية والديموقراطية أحد أهم الإشكاليات التي تكتنه موضوع الدراسة والبحث حولهما، وهذا في أحد جوانبها ناتج كما سبقت الإشارة اليه عن التشابك و الخلط الأكاديمي بين هذين المفهومين لدى العديد من الباحثين والدارسين. عليه ولتوضيح محتوى و طبيعة تلك العلاقة من ناحية، ومن ناحية أخرى لأزالة المغوض و الضبابية التي تكتنف واقع وجوهر موضوع كلتا المفهومين، نرى بحث هاتين النقطتين احدى الضرورات الأساسية لهذا العمل. بداية و كما يذهب اليه البعض فإن الفكر الليبرالي يعاني التوقع في الأصل بين الفكر الثوري و الفكر المحافظ، وقد دافع المنظرون الليبراليون عن الحرية الفكرية والتسامح الديني، ضد الأنظمة المستبدة وضد مبادئ توريث الامتيازات التي يدافع عنها المحافظون^٢. ولعل ما يؤكد على هذه الحقيقة تتمثل في موقف هذا التيار الفكري من الدين المسيحي إذ كان تلفها تناقض واضح وهذا ما يعترف به مؤلف ((الديمقراطية...))^{***} بأنها كانت مفاجأة حيّة له أن يرى الروح الدينية والروح الليبرالية مُتحدتين بشكل وثيق فيما وراء الأطلسي، في حين أنهما كانتا متعارضتين بعناد في أوروبا القديمة^٣. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين مفهومي الليبرالية والديمقراطية فهناك مظاهر الخلط و الإشتباه بينهما عند أكثر من باحث سياسي، صحيح أنّ هناك مظاهر التقارب والتشابه بينهما في عدة جوانب ومن أهمها الحرية وكذلك العدالة وحكم القانون، فعلى سبيل المثال جاءت الليبرالية وكما يرى البعض لتؤكد على ضرورة صياغة وهيكلية البنى السياسية للمجتمع الجديد على الأساس القانوني لتنظيم العلاقات الاجتماعية و بهذا الخصوص يجدر الإشارة الى وجود إتجاهان لدى أهم مفكري هذا التيار، الأول يطالب بأنه ينبغي على الجميع في أن يعيشوا تحت حكم القانون والقانون يجب أن واحداً بالنسبة الى الجميع، وثانيهما يدعوا الى أن يكون هناك فصل للسلطات بالإضافة الى الرقابة الشعبية^٤. لكن مع هذا فهناك من المفكرين الذين يذهبون بإتجاه آخر بهذا الصدد، وهو الإتجاه المخالف لهذا

(١) المرجع نفسه، ص ٦٣٦.

(٢) غيوم سيبرتاتان - بلان، الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ت. د. عز الدين الخطابي، ط ١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١١، ص ١١.

(***) في الإشارة الى مؤلف {الكسي دي توكفيل} الشهير (الديمقراطية في أميركا).

(٣) جان جاك شوفالية، المرجع السابق، ص ١٨٢.

(٤) فلوران أفتاليون، المثقفون والديمقراطية، ت. د. خليل أحمد خليل، ط ٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٧.

التوجه و الاعتقاد إذا كان لوجود لديموقراطية ما إلا إذا كانت ليبرالية، إلا أنه وفي الوقت نفسه يجب أن نعرف بأنه هناك الكثير من الأنظمة الليبرالية التي ليست ديموقراطية. خاصة إذا عرفنا بأن الليبرالية تضحي بكل شيء في سبيل بعد واحد من أبعاد الديموقراطية إلا وهي الحدّ من السلطة، وهي تقوم بذلك بإسم فهم معين يهدّد الفكرة الديموقراطية بمقدار ما يصونها^١. نّ موضوع البحث في مفهوم الليبرالية يستوجب أو بالأحرى لا يكون متكاملًا ومستوعبًا لمقتضياته العلمية دون تناول الأسس الاجتماعية لها ومن ثم الأرضية التاريخية التي هيأت لظهورها، ولهذا نرى من الضروري تجسيد هذه النقطة في إطار ما يمكن عنوانته بموضوع الليبرالية كإيديولوجية الطبقة البرجوازية وكتيار فكري لها حاملها الاجتماعي، وفي هذا هناك من يذهب بالقول إلى أن هذه الطبقة أو بالأحرى قطاعات منها كانت في الصراع مع ما هو قديم وراكد، مما جعل هذه القطاعات تتسق في طرح الليبرالية كنهج يفيض على المتطلبات الاقتصادية، ليحمل في مضمونه بعداً ديموقراطياً تنويرياً^٢. هكذا نتوصل إلى أنّ الليبرالية ورغم وجود الخلافات في الرأي والتصور حول اصل نشأتها و حقيقتها الاجتماعية ومن ثم خطها ونهجها الفكري، لكن وبناءً على ماتقدم فإنّه يمكن القول بأنه هي ثمرة أو نتيجة لصراع الطبقة البرجوازية ضد سيطرة ونفوذ الطبقة الإقطاعية و مؤسسة الكنيسة ورجال الدين الكهنوت من جهة، ومن جهة ثانية نضال هذه الطبقة التي كانت وقتئذ تشكل طبقة ثورية تقدمية لتحقيق الديموقراطية ذلك في قلب الصراع الاجتماعي والإقتصادي الذي كان جارياً في أواخر القرن الثامن عشر ومن ثم على طول القرن التاسع عشر فيما بين مختلف الطبقات والكتل الشعبية، هذا الصراع والنضال ماكان من الممكن أن يتم و يحقق أهدافه في هدم الأسس الاجتماعية البالية من ناحية وتحطيم النظام الاقتصادي السائد وأخيراً إزالة أنظمة الحكم العائدة للطبقة الإقطاعية وحلفائها دون الاعتماد على الأفكار والنظريات التقدمية و الراديكالية التي أنتجتها الحداثوية السياسية والتي أخذتها بيدها الليبرالية كموجه الفكري والثقافي لنضال هذه الطبقة والفئات التقدمية والثورية الخرى في تلك المرحلة.

(١) آلان تورين، ماهي الديموقراطية؟، ت، حسن قبيسي، ط٢، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠١، ص٦٥.

(٢) مالك حسن، في الديموقراطية... النهج، ٢١، شتاء ٢٠٠٠، العدد ٥٧، السنة ١٦، تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، ص١٩٣.

المبحث الثاني

الحدائوية السياسية وظهور النظام السياسي الليبرالي

إنّ البحث في موضوع النظام السياسي الليبرالي لا يمكن أن يكون متكاملًا ومشبعًا من الناحية العلمية دون الإلمام بأهم ركن من أركان ظهورها ونشأتها ألا وهي الحدائوية السياسية والتي تشكل في الحقيقة البنية الفكرية لها هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ معرفة هذا الركن الحيوي والمهم لهذا النموذج من النظام السياسي والتي باتت من أهم وأرقى أشكال الأنظمة السياسية في عالمنا المعاصر تشكل بحد ذاتها من المسائل المهمة في موضوع دراسة التأثيرات التي تركها عليها. أي على هذا النظام ..

نظراً لأن دراسة وبحث المظاهر والمفاهيم السياسية دون دراسة مقوماتها الفكرية بل وبنيتها الإيديولوجية قد أصبح من الناحية العلمية - الأكاديمية من أحد أهم دلالات ومظاهر النقص والخلل فيها، ذلك لوجود العلاقة الوثيقة والموضوعية بين المقوم الفكري والظاهرة السياسية الناشئة عنه أو التابعة له، هذا إضافة إلى أنّ ما للعامل الفكري والإيديولوجي من دور وأثر مهم وحيوي في ظهور ونشأة الظواهر والتشكيلات السياسية ومن ثم ديمومتها وتطورها في المراحل اللاحقة. تأسيساً على ماتقدم ونظراً لأن النظام السياسي الليبرالي هي من الأنظمة السياسية المهمة والرئيسة في الحياة السياسية الحديثة و المعاصرة، إضافة إلى أنها من أكثر نماذج الأنظمة السياسية التي باتت تحافظ على بعض مميزات وخصائص الأسلوب الديمقراطي في الحكم لدى قسم من المجتمعات السياسية المتقدمة في عالمنا المعاصر، وهي في الوقت نفسه استطاعت أن تخلق مقومات ديمومتها وسيرورتها من خلال تجديد وتطوير نفسها في عملية سياسية شاقة مزدخرة بكثير من التحديات والعوائق التي تقف عقبة أساسية على طريق بقائها وإستمراريتها. عليه خصصنا هذا المبحث من هذا الجهد الأكاديمي لدراسة ومعرفة أهم آثار وإسهامات الحدائوية السياسية على تطوير النظام السياسي الليبرالي وذلك من خلال المطالب التالية:-

١. المطلب الأول: مظاهر تجسيد الحدائوية السياسية في الليبرالية السياسية.

٢. المطلب الثاني: الليبرالية ومساحات تأثير الحدائوية فيها.

٣. المطلب الثالث: مساهمات الحدائوية في تطوير الليبرالية السياسية.

المطلب الأول

مظاهر تجسيد الحداثوية السياسية في الليبرالية السياسية

عند الحديث عن الليبرالية السياسية سواء كإتجاه فكري أو كنظام سياسي لابد من الوقوف عند نقطة مهمة تتمثل في الأساس الاجتماعي لها، إذ فلقد ظهرت الليبرالية كثمرة أو نتيجة صراع الطبقة البرجوازية ضد سيطرة ونفوذ الطبقة الإقطاعية و مؤسسة الكنيسة ورجال الدين من جهة ومن جهة ثانية نضال هذه الطبقة، التي كانت وقتئذ تشكل طبقة ثورية تقدمية، لتحقيق الديمقراطية ذلك في قلب الصراع الاجتماعي والإقتصادي الذي كان جارياً في أواسط قرن التاسع عشر فيما بين مختلف الطبقات والكتل الشعبية، وفي هذا هناك من يذهب بالقول إلى أن هذه الطبقة أو بالأحرى قطاعات منها كانت في الصراع مع ما هو قديم وراكد، مما جعل هذه القطاعات تتسق في طرح الليبرالية كنهج يفيض على المتطلبات الإقتصادية، ليحمل في مضمونه بعداً ديمقراطياً تنويرياً^١.

عند بحث موضوع الحداثوية السياسية وعلاقتها بالليبرالية السياسية هناك مفاهيم ومفردات أساسية وجوهرية ترتبط إرتباطاً حياً وديالكتيكياً بهذا الموضوع، لذلك يتستوجب بحثها و تناولها في إطار علمي قبل الدخول مباشرة الى هذا الموضوع، ومن هذه المفاهيم وأهمها هو مفهوم ((الحرية)). إذ أنّ هذا المفهوم وعلى طول القرن الثامن عشر كان من أكثر المفاهيم الفلسفية و بالتالي الفكرية السياسية التي تأتي ذكرها جنباً الى جنب وأحيانياً كمرادف لمفهوم ((الليبرالية))، وهذا ما يؤكده البعض عندما يرون بأنه وفي القرن الثامن عشر كان الكلام يجري، دونما فرق، عن الحرية وعن الحريات، وابتدت الليبرالية كضمان للحريات وكعقيدة لها، وابتدت الليبرالية كفلسفة مختصة بطبقة البرجوازية حيث لم تؤمن الحرية الا لهذه الأخيرة^٢، وهذا شيء منطقي طالما أنّ الحداثة كإتجاه أو كمدرسة فكرية ممتدة للتنوير* إنما هي في الوقت نفسه "إستمرار له لما في التنوير من قيم ليبرالية تتمثل في الحرية الفردية والعدالة وسيادة العقل وما إليها"^٣. هنا يبرز و

(١) مالك حسن، في الديمقراطية..، النهج، المرجع السابق، ص ١٩٣.

(٢) جان توشار وآخرون، المرجع السابق، ص ٤٠٣.

(*) التنوير جاءت هذه التسمية بالصد من العصور المظلمة، وهو إتجاه إجتماعي وفلسفي ساد أوروبا في القرنين السابع والثامن عشر، يتميز بفكرة التقدم ونبذ بالتقاليد، والتفاؤل والإيمان بالعقل، والدعوة إلى التفكير الذاتي.

(٣) د. علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة، ط ١، دار الأمان، الجزائر، ٢٠١١، ص ٩٧.

بالوضوح كيف أصبحت ((الحرية)) دعامةً وركناً مهماً للبرالية السياسية وبالتالي دعامةً للنظام السياسي - أو الأنظمة السياسية - التي أخذت بهذا الإتجاه الفكري ايدولوجيتها الرئيسة، إذ أنّ "الليبرالية هي ايدولوجية الطبقة البرجوازية التي استفادت من الثورة الفرنسية. ولكن في ألمانيا وإيطاليا وفي أوروبا الوسطى والشرقية حكمت الارستقراطية ولم تتحقق الوحدة الوطنية. ووقف الليبراليون في المعارضة، أو الحركة الليبرالية فإمتزجت خلال النصف الأول من القرن** بالحركة الوطنية"^١.

في الحقيقة وبصدد هذا الموضوع الذي يشكل محوراً أساسياً لموضوع هذا البحث يجدر الإشارة الى أنّ أغلب - إن لم نقل كل - مفكري ومنظري الحدائوية السياسية كانوا يؤكدون أو بالأحرى يتمسكون على أنّ المفردات الرئيسة والحيوية في العملية السياسية تتجسد في مفاهيم ((الحرية والقانون والعدالة والمساواة)) لابل أن قسم منهم قد أعطوا الأساس القانوني لهذه المفردات الرئيسة في الحكم، وفي هذا هناك من يذهب بالقول الى أن التأسيس الكانطي للسياسة، سيما بعده القانوني، تشكل جزءاً رئيساً من تأصيله الفلسفي للسياسة وذلك على أساس الحق والقانون عبر جزئيته في العقل العملي^٢، لا بل أنّ هذه الحقيقة المبدئية والجوهرية في الحدائوية السياسية تصل عند أشهر وأعظم مفكري هذا التيار- أي {هيغل}- الى ذروة تجلياتها و أوج دلالاتها الفكرية والفلسفية عندما يقول: ((إنّ ماهية الدولة هي القانون، لا نقول القانون الأقوى، أو قانون الرغبة أو قانون المرؤة الطبيعية فحسب، بل قانون العقل الذي به يمكن لكل كائن عاقل أن يتعرف على إرادته العاقلة، صحيح أنّ الدولة تظهر لدوائر الحق الفردي والعائلة،...، لكن من جهة أخرى الدولة هي الغاية الملازمة لهذه الدوائر وقوتها تكمن في وحدة هدفها النهائي الكلي والمصالح الخاصة لأفرادها))^٣.

مع أنّ الحدائوية السياسية وكما أسلفناه من قبل هي الإتجاه الفكري الممتد من فلسفة الأنوار، إلا أنّنا نجد وعند بحث موضوع الدور الذي لعبها هذا التيار في تدعيم بنية النظام السياسي الحديث الذي اقامه الطبقة البرجوازية الحديثة النشأة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، نجد بأن الحدائوية السياسية عكس الأولى - فلسفة الأنوار- جعلت من الدولة و

** في الإشارة الى القرن التاسع عشر.

(١) جان توشار وآخرون، المرجع السابق، ص ٣٩٧.

(٢) مجموعة المؤلفين، الفلسفة السياسية المعاصرة، المرجع السابق، ص ٣٦.

(٣) نقلاً عن: المرجع نفسه، ص ٤١.

عناصرها الرئيسية ومنها النظام السياسي محوراً رئيساً لإهتماماتها فكما يرى البعض فإنّ الفكر الهيجلي هو المسؤول بالدرجة الأولى عن الانفصام الذي حدث بين الدولة والمجتمع، إذ كان فيما سبق التنظيم الاجتماعي تنظيمياً سياسياً في نفس الوقت وبكيفية مباشرة، فلم تكن هناك سياسة ولا دولة بمعنى ضيقٍ مستقل، ثم حصل الانفصام في العهد الحديث: إذ لم تبقَ الدولة موازية للمجتمع حيث نشأت إدارة خاصة بهذا الأخير وتعاليت الدولة حتى عادت أدلوجة^١. إنّ ما يمكن فهمه وإستنتاجه من هذا الرأي الذي يمثل تصوّر أحد أبرز أقطاب الحداثوية السياسية هو أنّ هذا المفكر مع أنه أعطت النظام السياسي الليبرالي ومن خلال الدولة الحديثة أهم مقوماتها و أركانها ونقصد بذلك الحرية و القانون والعقلانية، إلا أنّها جردتها في الوقت نفسه من أهم أركانها إلا وهي المجتمع وذلك من خلال إيجاد الشرخ الكبير بينهما - أي بين كل من الدولة والمجتمع - وبهذا المعنى يقول {جورج بوردو}: ((إنّ التعليقات التي دافعت بها الدولة الليبرالية عن تضيق سلطة الشعب لم تحل دون اعتبارها بالنسبة للتاريخ، الدولة البرجوازية، كانت مستندة على أساس جعل السلطة خاضعة لتأثير امصالح والآراء الاجتماعية للبرجوازية))^٢.

ونحن لانزال نبحث في أهم مظاهر تجسيد أهم مفاهيم الحداثوية السياسية في النظام السياسي الليبرالي والتي نشير اليها بمفهوم ((الدولة الحديثة)) نجد من الضروري تناول ((العقلانية)) والتي تشكل في نظر الكثير من الباحثين والمفكرين أحد أهم أطروحات الحداثوية السياسية، كما سبق وأن بحثنا في هذا المفهوم*، فقد رأينا كيف أنّ {ماكس فيبر} يرجع كلا النظام الرأسمالي والإدارة البيروقراطية كمؤسستين عقلانيتين، عليه وكما يؤكد بعض من أنّ القيمة المؤسّسة للغرب الحديث إنما تكمن في عقلانيتها، بمعنى عملية تطبيق العقل المجرد الرياضي على مظاهر الحياة بهدف توفير الجهد ورفع الإنتاج المادّي والذهني، بالتالي فإنّ البيروقراطية هي إحدى نتائج العملية والدولة الحديثة بصفة عامّة هي مجموع أدوات العقلنة في كل دروب الحياة^٣. هكذا وإعتماداً على عملية مقارنة لمفهومي العقلانية والعقلنة بخصوص عملية تشكيل الدولة الحديثة لدى كل من {هيجل و فيبر} نجد بأنّ "الدولة منفصلة عن، متحركة في، المجتمع الإنتاجي، تفرض

(١) عبدالله العروي، مفهوم الدولة، ط٩، المركز الثقافي العربي، المغرب، ٢٠١١، ص٦٨.

(٢) جورج بوردو، المرجع السابق، ص١٢٢.

(*) راجع المطلب الأول من المبحث الأول لهذا الجهد الدراسي.

(٣) عبدالله العروي، المرجع السابق، ص٩٩.

عليه قانوناً يمثل منطق الموضوع الذي لا يخضع لوجدان أو لعقل الفرد. تظهر لنا تلك الدولة كمجموعة أدوات تطبيقية وقمعية - جيش، قضاء، إدارة - وميزة تلك الأدوات هي البيروقراطية^١. هنا وعند هذه النقطة نصل الى نفس الإستنتاج التي توصلنا اليها أعلاه في كيف أنّ عملية تغذية الدولة الحديثة من قبل الحداثوية السياسية بعنصر الحرية تمخضت عنها إنسلاخ المجتمع عن الدولة - على الأقل نظرياً -، هنا أيضاً وبصدد المقوم الثاني - العقلانية - نرى الإستنتاج نفسه التي تتمثل في أنّ "جهاز الدولة الحديثة بيروقراطية مفصولة عن المجتمع ومبنية على منطق العقل الموضوعي"^٢.

بالوقوف على ماتم بحثه أعلاه يمكن الوصول الى أنّ مفهومي ((الحرية والعقلنة)) كأهم العنصرين للحداثوية السياسية في عملية بناء الدولة الحديثة، لكن و في كلتا الحالتين وجدنا أنفسنا أمام الإستنتاج المركزي والمتجسد في إنسلاخ المجتمع عن الدولة وبالتالي عن النظام السياسي، والذي يدعم هذا التصور وكما يراه البعض ربما يرجع الى أنّه نظراً لأنّ المبدأ الأساس للديموقراطية هو المواطنة - citizenship - والذي يتضمن الحق في معاملة البشر بالمساواة عندما يتعلق الأمر بإتخاذ الخيارات الجماعية^٣، إلا أنّ، وهذا هو الأهم بهذا الصدد، ووفقاً لما يؤكدّه البعض فإنّ الضمانات التي تحتويه أو تتضمنها عملية التحرر الليبرالي* والتي تتضمن عملية إرساء بعض الحقوق التي تحمي الأفراد والمجموعات الاجتماعية من التصرفات الاستبدادية أو غير القانونية التي ترتكبها الدولة أو أطراف ثالثة، لم تحترم بالكامل من جانب السلطات العامة في أي بلد^٤. كذلك فإنّ الواقع السياسي للكثير من البلدان الأوربية في ذلك الوقت لم تكن مباشرة صالِحاً لإقامة الحكم الديموقراطي بشكل سليم وبهذا الصدد يقول {تشارلز تيللي}: ((إنّ التجارب الهولندية بين ثمانينات القرن الثامن عشر وثلاثينات القرن التاسع عشر تعطينا درساً هامة. و حتى خلال تاريخها الحديث، كانت الديموقراطية شكلاً من أشكال الحكم مزعزعة وعرضة للارتداد.

(١) المرجع نفسه، ص ١١٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ١١٥.

(٣) غيليرمو أودونيل و فيليب س. شميتز، الإنتقالات من الحكم السلطوي، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٤.

(**) عبارة يطلق على عملية إعادة تحديد وتوسيع الحقوق الفردية وكذلك حقوق الجماعات. المرجع نفسه، ص ٢٢.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٢، ٢٣.

ولكي نعاين حداثة الديمقراطية وهشاشتها وتعرضها للارتداد، يمكننا أن نراقب تاريخ فرنسا منذ عام ١٦٠٠.

في ضوء العنصرين الآنفين ذكرهما أعلاه يبقى الحديث عن عنصر ثالث لليبرالية السياسية مطلباً لازماً ومهماً الا وهي الديمقراطية، إذ أنّ هذا العنصر تشكل من الدالات والعلامات الرئيسة والديناميكية في الدولة الحديثة ونظامها السياسي ذي التوجه الليبرالي، لكن وبسبب أنّ مفهوم الديمقراطية وبخلاف المفاهيم والمقولات الأخرى للحدائوية كانت صاحبها أكثر النقاشات جدالاً وأعمق الخلافات، لذلك فإنّ إدراج هذا العنصر ضمن إسهامات الحدائوية هذه في الليبرالية السياسية يحمل في طياتها نوعاً من الإشكالية ربما تكون أحياناً معقداً لهذا الجهد الدراسي.

هكذا وفي العلاقة بهذه الإشكالية هناك من يرجع أصولها الفكرية إلى موقف الفكر الهيجلي من ثنائية الحرية الفردية والحرية الجماعية داخل إطار الدولة الحديثة ويدعم ذلك بما يقوله {هيجل} بهذا الصدد: ((هذا الوجود للوعي، الذي هو كلية مفردة، ككلية مفردة، أنجزت تنازلاً عن ذاتها في وعي آخر.. إنها موجودة في كل وعي آخر))^٢، أمّا {ميل} فنراه يحاول إيجاد حل عملي لهذه الإشكالية من خلال طرحه نوع من التوازن بين حرية الفرد وحدود تدخل الدولة فيها، عندما يقول "الكمال الذاتي، الحؤول دون إلحاق ((الأذى)) بأي مواطن، هو الهدف الوحيد الذي يسوغ التدخل في حرية الفعل، ينبغي لنشاط الدولة أن يبقى مقيداً من حيث المدى وملجوماً في الممارسة العملية ضماناً للحد الأعلى الممكن من الحرية لكل مواطن))^٣. لكن يبدو أنّ أحسن طرح لحل هذه الإشكالية قد أتت بها مؤلف (الديموقراطية الأميركية) وذلك بطرحه في ختام مؤلفه هذا لوجهة نظره عندما يعتبر بأنّ شكل الفردانية الحديثة بمثابة نتيجة من النتائج الرئيسة للمساواة المطلوبة وفق شروط محددة. ولا تتبثق هذه المساواة الديمقراطية الجماهيرية دون إنتاج ((فردانية ديمقراطية)) مترابطة معها بشكل وثيق^٤.

عليه يمكن القول بأنّ هذه الإشكالية ورغم كل تلك المحاولات الفكرية والنظرية من جانب، و كل ماأخذ من قرارات وسياسات عملية في أرض الواقع من قبل الأنظمة السياسية الليبرالية ومنها

(١) تشارلز تيللي، الديمقراطية، ت، محمد فاضل طبّاخ، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٠، ص٦٥.

(٢) نقلاً عن: الناصر عبد اللاوي، الهوية التواصلية في تفكير هابرماس، ط١، دار الفارابي، بيروت، ص٨٦، ٨٧.

(٣) نقلاً عن: ديفيد هيلد، المرجع السابق، ص١٩٦.

(٤) غيوم سيبرتان - بلان، المرجع السابق، ص٥٥.

المعاصرة، إلا أنها بقيت تشكل إحدى مصادر التهديد الحقيقية للنظام السياسي الليبرالي المعاصر، كما تدل عليه واقع العملية السياسية داخل هذا النظام في أيامنا هذه .

المطلب الثاني: الليبرالية و مساحات تأثير الحدائوية فيها..

عندما نراجع الخطوط الأساسية لآراء وافكار والطروحات النظرية لمعظم مفكري الأنوار والحدائوية السياسية سيظهر لنا بشكل لا يلبس فيه بأن المسائل والمواضيع التي كانت تشغل بالهم وكانت تحتل حيز إهتماماتهم الرئيسة، تشكل في الواقع أو بالأحرى تحولت فيما بعد إلى أهم الشعارات التي نادى بها الليبرالية السياسية ودعت إلى الأخذ بها وتطبيقها في الأنظمة السياسية التي جاءت نتيجة لنضالات الطبقة البرجوازية والفئات الثورية المتحافة معها، هكذا وبهذا الصدد يمكن الإشارة وكدليل ساطع على هذه الحقيقة إلى مايقوله {غيوم سيبرتان} حول كيفية تحول تلك الآراء والأفكار المذكورة إلى مواضيع رئيسة في إرساء قواعد الحكم داخل الأنظمة السياسية الجديدة، إذ نجده يقول: ((ويعتبر التحرر من كل علاقات التبعية والمساواة أمام القانون والأعتراف بالحرية السياسية في ((قبول القانون)) والمساهمة في الشؤون القضائية والوظائف العمومية والتفاوض بشأن المصلحة المشتركة، بمثابة إنتصارات الليبرالية السياسية ضد مبادئ توريث الحقوق والامتيازات التي يدافع عنها المحافظون المناهضون للثورة))^١. في الحقيقة تمثل الثورة الفرنسية وما تمخضت عنها على صعيد النظام السياسي التي تجسدت في قيام مؤسسات سياسية حديثة معبرة بشكل أوبآخر عن النظريات السياسية الحديثة حول الحكم، نموذجاً رائعاً و واقعياً للعلاقة القوية بين الحدائوية السياسية والليبرالية السياسية أو بعبارة أدق مثلاً ساطعاً للمساحات التي وقعت تحت تأثير المباشر لتلك الأفكار والنظريات السياسية الحديثة في العملية المعقدة لتشكل الدولة التمثيلية والدستورية التي برزت في العقود الأولى للقرن التاسع عشر توقف الفكر الليبرالي عن كونه مذهباً نقدياً فقط، وأصبح فكراً حول السلطة بالمعنى الذي يتعين عليه أن يواجه إيجابياً، مشاكل المؤسسة الفعلية للدولة الليبرالية. وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية الحديثة العهد، وخصوصاً الملكية الدستورية الإنجليزية التي نالت إعجاب مونتسكيو، و هو أحد الوجوه البارزة لليبرالية الجديدة، أمثلة بهذا الصدد^٢.

(١) غيوم سيبرتان - بلان، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٨، ٥٩.

إنَّ إبعاد الدين عن الحياة السياسية هو أحد النتائج الرئيسة والمهمة التي أتت بها الأنوار والفكر الحدائوي الناشيء عنه، هذا التطور الذي يعرف بالعلمانية هي أحد الخصائص الجوهرية لهذا الفكر الحدائوي "كان الدين هو الماضي والظلامية، وعُرِّفت الحداثةُ بانتصار أنوار العقل على لاعقلانية العقائد"^١، عليه يمكن القول وعندما نعرف كيف أنَّ هذا التطور وكما يراه البعض له جذور أكثر عمقاً في الحياة الأجتماالسياسية أكثر مساحة من أوربا الغربية، إذ وحتى عصر النهضة، كانت الفلسفات الاجتماعية التي تُسلِّح الحياة والمؤسسات في المجتمعات الغربية، منبثقة عن المسيحية^٢، ومن كل هذا ونتيجة لما آلت إليه الأوضاع الأجتماالسياسية في أكثر من بلد أوربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وتحت تأثير القوي للأفكار الجديدة أن اصبحت المبدأ الذي يقول بـ((ظل النظام النظام السياسي القائم على العقد قابلاً للحياة شرط أن تكون المؤسسات السياسية منقطعة جذرياً عن المؤسسات المتصلة بالدين))^٣، أحد أعمدة الرئيسة للكثير من الأنظمة السياسية التي أرسيت بنيانها على القواعد المنبثقة عن الفكر الليبرالي التقدمي.

وفي العلاقة بموضوع العلمانية كإحدى المقولات المركزية للفكر الحدائوي والتي تحولت فيما بعد إلى إحدى الخصائص الأساسية للدولة الحديثة، أنتجت الحداثوية السياسية مقولتها المهمة الأخرى والمتمثلة بـ((الدولة القومية)) هكذا ترابطت كما من مفهومي العلمانية والدولة القومية بعلاقة جدلية^٤ أنه أنتج مفاهيم جديدة عن العلمانية، وهي الوطنية أو المصلحة القومية، والتي جاءت بالضد من الدعوات الأممية الدينية، التي كانت مرافقة لفترات خضوع السياسة للدين، بذلك تعد الدولة القومية - الوطنية نتاجاً سياسياً وطبيعياً للفكر الحدائوي^٥.

في الحقيقة مع أنَّ معظم منظري ومفكري الليبرالية كانوا مختلفين حول موضوع الدولة القومية وبهذا الصدد هناك من يذهب بالقول إلى أنَّ القومية ليست موضع إعجاب هؤلاء المنظرين، إلا إنَّ هذا التوجه بدأت تخلي مكانها لصالح تقوية العلاقة بينهما إذ بدأ منظروا ومفكرو هذا التيار يدركون بشكل متزايد الطرق التي يمكن فيها للانتماء القومي أن يكون مهماً بالنسبة لهم^٥. هكذا

(١) آلان تورين، المرجع السابق، ج٢، ص١٣٢.

(٢) فلوران أفناليون، المرجع السابق، ص٦٢.

(٣) فلوران أفناليون، المرجع السابق، ص٦٦.

(٤) د. علي عبود المحمداوي، المرجع السابق، ص١٢٧.

(٥) مجموعة من المؤلفين، الأيدولوجيات السياسية، المرجع السابق، ص١٦٨.

ومع {سبب} نجد اروع وأقوى تنظير للوطنية إذ أنه "عمل على إدراج مفهوم الوطن داخل خطاب حول الأصل، سيجعل من الهوية الوطنية، في المقابل، مبدأ للإحتجاج ولإعادة تأسيس الدولة"^١.

تمثل الحرية الفردية والتي هي عند الحدائويين أحد أهم المفاهيم التي تجسد الحقوق الطبيعية من المسائل الحيوية التي أثارها هذا التيار الفكري على مستوى من القوة والعمق بحيث أصبحت ميزة مهمة من مميزات الحياة السياسية الحديثة وبالتالي شكلت إحدى مساحات التأثير البارزة لهذا التيار في الحياة السياسية الحديثة والمعاصرة. عليه ولعلاقتها المباشرة بموضوع الديمقراطية وكل من مفهومي الحرية والمنفعة التي أنت بهما الليبرالية، نشير إلى ما يقوله {كارل بوبر} حول موقف {جون ستيوارت مل} بهذا الخصوص إذ يقول: ((لقد أنكر جورج ستيوارت مل على أبيه* حماسه الشديد للديمقراطية وثقته المفرط فيها، وفي رأيه أنّ الديمقراطية التي تمارسه الأغلبية ضد الأقلية، وأنها كثيراً ما تؤدي في نهاية المطاف إلى مصادرة الحرية الفردية))^٢. إلا أنّ هذه المسألة تأخذ عند {الكسي دي توكفيل} منحى أكثر إستباناً فإنه يبحثها في دراسته (عن الديمقراطية في أمريكا) من منظور العلاقة بين المشاركة الفعالة للمواطنين البالغين في ممارسة حقوقهم الانتخابية أمام صناديق الاقتراع وتوسيع الدائرة الديمقراطية عموماً ويرى أنه وبإسم الشعب (الديموس) يتم بالضرورة توجيه الحكم ضد امتيازات الدرجات والتراتب القديمة، ضد جميع الصيغ التقليدية للموقع والتراتب وهذه التطورات شكلت بنظره تهديداً جذرياً لإمكانية الحرية السياسية والأستقلال الشخصي^٣.

تأسيساً عليه يمكن القول بأن ما آلت إليه الديمقراطية الليبرالية في خضم تطورها وصيرورتها من نتائج هي ليست فقط بعيدة عن الأهداف الأساسية والشعارات المركزية لهذا التيار، بل هي بحد ذاتها تشكل خطراً جدياً على تلكم الأهداف والشعارات، تشكل عند {ماكس فيبر} إحدى الإشكاليات الأساسية الدالة على ضعف تأثير الحدائوية السياسية على أحد أركان النظام السياسي أي الديمقراطية الليبرالية، وبهذا الصدد هناك من يؤكد ذلك عندما يذهب بالقول إلى أن الإستخفاف بأهمية الإنعدام الهائل للمساواة في النفوذ السياسي والطبقي بسبب أولوية سلطة

(١) غيوم سبيرتان - بلان، المرجع السابق، ص ٧٧.

* في الإشارة إلى {جيمس مل}.

(٢) نقلاً عن: أنطوني دي كرسبني و كينيث مينوج، الفلسفة السياسية المعاصرة، د.نصار عبدالله، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٨٧.

(٣) ديفيد هيلد، المرجع السابق، ص ١٨٦.

السياسة - أي قوة القيادة والعلاقات بين الدول. وهذه الأولوية تترك التوازن بين القوة والحق في النهاية رهن حكم قادة سياسيين ((كاريزميين)) أسرى التنافس بين الدولة والبيروقراطيات الإقتصادية، وهو وضع قريب إلى حد الخطر من التسليم بأن من شأن حتى مبادئ مركزية الليبرالية الكلاسيكية باتت غير قابلة للدوام في الزمن المعاصر^١.

هكذا يبين لنا كيف أنّ موضوع السيادة الشعبية كأحد المفاهيم الرئيسة التي أتت بها أبرز مفكري الحداثيّة السياسيّة تسببت في حدوث إنقسامات عميقة لدى مفكري ومنظري الليبرالية السياسيّة، وهو ما يذهب إليه البعض في كيف أنّ مفكرين بارزين كروسو و كانط قدّموا تبريرات وحجج نظرية عندما دعوا إلى الإتحاد بين الفضيلة والسعادة - أي بين القانون والفرد - بعبارة أدق بين النظام السياسي والمواطن الفاعل، وهذا الإتحاد التي دعت إليها كانط إنّما تعني في الحقيقة بأنّ الإنسان كذات أخلاقية لا يمكنه تحقيق سعادته إلا عندما يمثّل للواجب هذا الواجب الذي ماهي سوى سلطان العام الشامل^٢. إنّ هذا التبرير الفكري الذي أفرزته التفكير الحداثي لهؤلاء المفكرين البارزين إنّما تصب في النهاية في خدمة المجتمع ونظامه السياسي "التوازي مُدهشٌ بين أخلاق كانط وسياسة روسو التي تقترح خضوع الفرد المطلق لإرادة عامة تبني مجتمعاً إرادياً وطبيعياً في آن واحد، أي المجتمع الذي يؤمّن التواصل بين الفرد والجماعة ويؤسس الرابط الاجتماعي كضرورة وكحرية معاً"^٣.

عليه يمكن القول إلى أنّ الليبرالية السياسيّة كانت تحمل في طياتها وبشكل واضح العوامل الرئيسة التي أدت إلى التضحية بالحقوق الفردية ومنها الحرية والمساواة السياسيّة وبالتالي وهذا هو أهم بالنسبة إلينا حصول الشرح الواضح في العلاقة بين المواطن والنظام السياسي في المرحلة المعاصرة من الحياة السياسيّة والتي غالباً ما تشير إليها بعبارة إبتعاد المواطن عن المشاركة في إدارة سير مجتمعه من خلال مشاركتها الفعالة في عملية إتخاذ القرارات السياسيّة.

المطلب الثالث: مساهمات الحداثيّة في تطوير الليبرالية السياسيّة

بما أنّ النظام السياسي المعاصر لليبرالية والتي كثيراً ما تشير إليها بـ((الليبرالية الجديدة - the new liberalism)) هي إمتداد طبيعي لما يسمى بالليبرالية الكلاسيكية والتي بحثناه في

(١) المرجع نفسه، ج٢، ص٣٠٣.

(٢) آلان تورين، المرجع السابق، ج١، ص٣١، ٣٢.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٢.

الصفحات السابقة، لذلك فإنّ البحث في أهم أشكال التطوير التي تلقتها الأول إنّما يستوجب البحث أو بعبارة أدقّ تدعو إلى الوقوف على المساهمات وبوادر التطوير في الثاني. من هنا ونظراً لأنّ موضوع هذا الجهد هو الركن السياسي للبرالية والتي تتجسد في نظامها السياسي وأنّ أغلب مكامن قوة هذا الركن موجود منذ نشأة وقيام النظام السياسي الليبرالي وكما تمت الإشارة إليها فيما سبق، لذلك وتلبية لدواعي البحث العلمي سنخصص هذا المطلب لبحث أهم قنوات المساهمة في تطوير النظام السياسي أو بعبارة أدقّ الأنظمة السياسية التي أقامتها الليبرالية، بالتالي الوصول إلى الجواب المركزي بهذا الصدد الذي يتمثل في هل أنّ هذا النظام إعتدت في تطوير بنيتها المؤسسية على الغذاء الفكري المقدم من قبل الحدائوية السياسية .

بما أنّ الديمقراطية هي أحد أهم أشكال وأساليب الحكم في الأنظمة السياسية* التي أقامها الليبرالية بعد أن تمكنت الطبقة البرجوازية الأوروبية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر من أخذ السلطة السياسية من الطبقة الإقطاعية القابضة لهذه لسلطة طيلة قرون عديدة من ناحية، ومن ناحية ثانية نظراً لأنّ الديمقراطية تشكل في الحقيقة أهم وأثمن نتيجة و مكسب يرجى من الليبرالية السياسية أن يتمكن من تحقيقها على نحو أفضل وبشكل سليم، سيما أنّها من أبرز علامات ومعالم التقدم العملية السياسية ومنها النظام السياسي، ومن ثمّ نظراً لأنّ هناك كما سبق و أن أشرنا إليه تشابك و تداخل بين مفهومي ((الديموقراطية و الليبرالية)) لدى قسم من الباحثين والكتاب، عليه فإنّ الحديث عن دور الحدائوية السياسية في تطوير النظام السياسي الليبرالي و تنميتها يستوجب البحث عن موقفها من المفاهيم والمقولات الأساسية والحيوية التي تحتويها وتتضمنها الحياة السياسية سيما في مرحلتها الحديثة والمعاصرة .

إذا نتخذ من الأصل المفاهيمي لكل من مفهومي الديمقراطية والليبرالية وسيلة منهجية لإجراء المقارنة الجوهرية بينهما وذلك بهدف إبراز نقاط الإختلاف الرئيسة بينهما، فإذا نتخذ من التعريف السائد لأول وهي تعريف إبراهيم لنگولن "حكومة الشعب من الشعب ولأجل الشعب"^١ وحتى

* هنا يجدر الإشارة إلى أنّ رأينا هذا إنّما يرجع إلى أنّ الأشكال الحكم التوتاليتارية والنازية التي حكمت بعض الدول الأوروبية سيما في القرنين التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين هي أيضاً وليدة أو بالأحرى تعود إلى التطور الاقتصادي التي وصلت إليها الليبرالية السياسية في سيرورتها في العملية السياسية.

^١ ستيفن دي تانسلي، علم السياسة الأسس، رشاش جمال، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٨٢.

التعريف المعاصر** لها نجد بأن الديمقراطية تركز أو بالأحرى تعمل على تحقيق ضمان المشاركة الجماعية - غالبية الشعب - ليست فقط في إنتخاب من يتولون الحكم في الدولة بل إنّما في المشاركة في القرارات التي تتخذها هؤلاء الحكام في إدارة شؤون المجتمع - أي شؤون هؤلاء الأغلبية - .بينما الليبرالية تؤكد وتشدد على أنّ تحقيق المصلحة العامة إنّما تكون عن طريق تحقيق المصلحة الخاصة وهذا مايقوله {ستيفن دي تانسي}: ((لايمكن أن يمتلك الفرد سلطة تحقيق الصالح العام من تلقاء نفسه إلا من خلال إمتلاكه حقوقه)) وهذا بحد ذاته يشكل الهدف المركزي الذي يقوم على أساسه ضمان وحماية المبادئ الأساسية أي كل من ((الحرية والمساواة والأخاء))^١. وفي هذه النقطة تكمن إحدى الإشكاليات الأساسية والجوهرية بين كل من المفهومين، ومن ثم فإنّ هذه النقطة تساهم في إبراز وإظهار دور الحداثوية السياسية في هذا الموضوع الذي تحول فيما بعد إلى أهم المسائل و المحاور السياسية للنظام السياسي الليبرالي إلا وهي الإبتعاد الواضح والمتزايد فيما بين الأثنين - أي الديمقراطية والليبرالية - .

عليه ونظراً لأن مفهوم الديمقراطية تبقى من العناصر الرئيسية المهمة التي ساهمت من خلالها الحداثوية السياسية في لعب الدور والتأثير على الليبرالية السياسية كما بيّنا في السابق، هذا إضافة الى وجود حقيقة موضوعية أخرى بهذا الصدد والتي تتجسد في كون هذا المفهوم - أي الديمقراطية - من أكثر تلك العناصر المذكورة التي لها الوشائج والترابط القريب والقوي في الحياة السياسية، وفي الوقت نفسه وكما يراه البعض فإنها تشكل أحد المبادئ الرئيسية للليبرالية ذاتها^٢، لذلك سوف يكون التركيز في هذا الجهد على هذا العنصر أكثر من العناصر الأخرى. هكذا و بالإنطلاق من آراء و أفكار أهم مفكري الحداثوية السياسية ألا وهو لجان جاك روسو^٣ و {عمانوئيل كانط} نحاول البحث في هذه النقطة الجوهرية في هذا الجهد الأكاديمي، فلدى {روسو} يكون التفاوت سبباً ضرورياً لخلق مجتمع سايسي جديد يكون نواةً للدولة الحديثة ونظامها السياسي "إنّ التفاوت هو الذي يقود، وهو يتطور في المجتمع الحديث إلى تأسيس نظام سياسي معارضٍ للمجتمع المدني. وتغدو الدعوة إلى الإرادة العامة لدى روسو، أداةً للنضال

** راجع حول هذا التعريف المطلب الثالث من المبحث الأول.

(١) ستيفن دي تانسي، المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٢) موريس دوفرجية، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ..، المرجع السابق، ص ١٨١، ١٨٢.

(٣) أنطوني دي كرسبني و كينيث مينوج، المرجع السابق، ص ١٠٣.

ضد التفاوت، و الدولة، عملياً، من حيث هي جماعة المواطنين هي المُعدّل الضروري للتفريق الاجتماعي الناجم عن التحديث ذاته^١. في الحقيقة أنّ هذه النزعة من التفكير لدى {روسو} يكون مدخلاً قوياً لإستنتاج الفكرة المركزية للحدائوية تلك بهذا الصدد والذي يتمثل كما يقول {الآن تورين}: ((إنّ نزعة الحدائوية تحرّض الإرادة الجماعية على النضال ضد التفاوت والنتائج السلبية للإثراء، بإسم العقل الذي يتحوّل إلى سيادة شعبية لإقامة التحالف بين الإنسان والطبيعة...))^٢.

إنّ بحث موضوع الإشكالية بين الديمقراطية والليبرالية وموقف ودور الحدائوية السياسية منها يكون أكثر محسوساً ومتجذراً عندما نعرف بأنّ مفهومي ((السيادة)) و ((الحقوق الفردية)) يشكلان في الواقع لبّ النزعة الليبرالية، هذا ما يؤكد البعض بالقول بأنّه ومن أجل فهم طبيعة النزعة الليبرالية بأكثر قدر ممكن من العمق، يكون من الضروري فهم إنبثاق التقليد الليبرالي وذلك من خلال جملة من الأسئلة التي طرحها تلك النزعة تجاه كل من ((السيادة)) و ((سلطة الدولة)) و ((الحقوق الفردية)) هذه المفاهيم التي من شأنه أن يوفر إمكانية الإمساك بأسس جملة النماذج الديمقراطية الليبرالية التي بدأت تظهر على الساحة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر^٣، هنا يجدر الإشارة إلى أنّ هذا يشكل إمتداداً أو تجسيدا قوياً للمبدأ الرئيسي للليبرالية المذكور أعلاه، إذ وكما يراه البعض فإنّ هذا الموضوع قد أصبح لدى {مونتسكيو} ركناً محورياً لمجمل تعاليمه بحيث جعله على قناعة بأنه لا بد للدولة من أن ينظم تمثيل مصالح ((جماعات)) قوية مختلفة، أي عليها أن تكون ((دولة مختلطة)) قائمة على الموازنة بين أوضاع الملك، الأرستقراطية و ((الشعب)). ومن هنا توصل إلى الحقيقة التي جعلته يجادل على أن القانون سيبقى على الدوام محكوماً بالاستتقاع والنظام السياسي محكوماً بالهشاشة وسرعة العطب على المدى الطويل في غياب مثل هذا التمثيل^٤.

هكذا يمكن القول وفي ضوء ماسبق بحثه بأنّه وعلى الرغم من أنّ إثارة تلك الجدل القوي فيما بين هذين المفهومين على المستوى النظري كان يقع على عاتق الحدائوية إلا أنّ هذا الجانب السلبي لا يمكن مقارنته بإيجابياتها في إغناء وتغذية هذه المسألة المهمة والحيوية في الفكر

(١) ألان تورين، المرجع السابق، ج ١، ص ٢٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٩.

(٣) ديفيد هيلد، المرجع السابق، ص ١٣٧.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٥٣.

السياسي الحديث والمعاصر والتي أعطت العملية السياسية سيما في الأوقات اللاحقة من إمكانيات التفعيل والديمومة والحيوية السياسية داخل الإطار النظام السياسي .

إنّ مساهمة الحداثوية السياسية في تطوير الليبرالية السياسية لا يتوقف عند هذا الحد بل تمتد إلى حقل مهم آخر وتتمثل في تجهيز ودعم الليبرالية في مواجهتها للتيار التي تتنافسها وتتصاع معها في مسائل وميادين مهمة، توكيداً لهذا نشير إلى ما يقوله {أنطوني دي كرسبني} بصدده آراء {فون هايك} أحد أبرز المفكرين السياسيين المعاصرين إذ يرى بأنّ المحافظين يميلون إلى أن يسيروا في ركاب السلطة وتتطوي مواقفهم على عداً واضح للديموقراطية، وأنّ مثل هذا الرضاء من جانب المحافظين بكل ما هو سلطوي لا يمكن مقارنته بموقفه هو من السلطة، إذ أنه ينادي بأن تكون السلطة داخل حدود معينة^١، في الحقيقة أنّ هذا الإتجاه من التفكير والتصور الليبرالي المفعم بروح و قوة أطروحات الحداثوية السياسية لدى {فون هايك} لا يقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى أن يفضح هو علانية ودون أي لبس المحتوى الرجعي للتيار المحافظ وبالمقابل التأكيد على المحتوى التقدمي لليبرالية^٢ إنّ الموقف المحافظ غير قادر بطبيعته على طرح بديل للنظام الراهن في حين أنّ الموقف الليبرالي الأصيل له من الأهداف المحددة والمبادئ الهادية ما يجعله قادراً على الإتجاه نحو الوجهة التي يريدها، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ المحافظين يخافون التغيير، ويفزعون من كل ما هو جديد، في حين أنّ الليبرالية في صميمها الدعوة إلى التجديد المستمر^٣.

في الحقيقة هناك أكثر من ميدان و فضاء تجسد فيها بوضوح دور الحداثوية السياسية في تطوير الليبرالية السياسية لكن وفي عمل كهذا ليس هناك المجال الواسع للإشادة بهم جميعاً، لذا نقتصر على أهم تلك المساهمات ولعلّ أبرزهم هو الثورتين الأمريكية والفرنسية اللتين كانتا تحت تأثير المباشر للمفكرين الليبراليين البارزين والذين هم يمثلون في ذات الوقت رموز الحداثوية هذه الرئيسيين، ففي تعليقه على أحد مقاطع وثيقة الاستقلال* يقول {روبرت الكشال}: ((ما يتضمنه هذا المقطع لا ييطال مبادئ الحركة التنويرية فحسب، بل مبادئ الليبرالية القديمة أيضاً، لأنه فضلاً عمّا أثارته الثورتان الأمريكية والفرنسية من غضب لدى الحركة الأيديولوجية الرجعية المحافظة، فقد نبهتا خصوصاً إلى بعض الملامح البارزة لرؤية الليبرالية وهي اعتقادها بأنّ

(١) أنطوني دي كرسبني و كينيث مينوج، المرجع السابق، ص ٤٢ .

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٤ .

(*) في الإشارة إلى وثيقة الاستقلال الذي صدر عام (١٧٧٦) من قبل زعماء الثورة الأمريكية.

المجتمع هو بنية من الحقوق المتساوية...^١ وفي هذا دلالة واضحة وقوية على مدى تأثير النظام السياسي الناتج من قبل هاتين الثورتين بمبديء وأفكار مفكري الحدائوية السياسية. كذلك وفيما يتعلق بهذا الموضوع - مدى مساهمة الحدائوية في تطوير النظام السياسي الليبرالية - يستوجب هنا الإشارة إلى أنّ الكثير من الخصائص و المميزات الرئيسة لهذا النظام إنّما يرجع الفضل في تثبيتهم وإدخالهم الفعال في بنیان الأنظمة السياسية لليبرالية إلى الحركات النضالية والمدنية التي قامت تحت تأثير كتابات وأفكار لمفكرين أمثال {جون ستيوارت ميل و روسو و آدمون بين والخ...} وهذا ما يؤكده البعض عندما يشيرون كيف أنّ {ميل} ساند حق الاقتراع للبالغين الذكور والإناث ولهذا يعتمدون على ما جاء في كتابه إخضاع المرأة (١٨٦٩)، حيث قرن حق الإناث بمقترحات تقضي بضمان المساواة بين النساء و الرجال في الحقوق القانونية و السياسية. كما دافع عن حق الاقتراع العام، نظراً لأن المحرومين من حق التصويت كانوا دوماً مستغلين من قبل أصحاب النفوذ السياسي، ومن جهة أخرى لأن مزايا المواطنة تتكرس بفضل ممارسة الحقوق بالديمقراطية^٢.

هكذا يمكن الوصول الى النتيجة الرئيسة والتي تشكل جواباً للسؤال الذي احتضنته هذا المطلب، وهي أنّ أغلب مفكري الليبرالية السياسية سيما المعاصرين منهم يؤكدون على أنّ المساهمات النظرية في التطوير والتنمية التي تتمتع بها هذا التيار الاجتماعي سياسي سيما في هذه المرحلة من سيرورتها، والتي هي في الوقت نفسه تطويراً وإنماءً للنظام السياسي أو الأنظمة السياسية المقامة من قبل هذا التيار الاجتماعي سياسي سيما في مساحتها أو فضائها الغربي - الأوربي، إنّما وجدت طريقها في جسم وفضاء هذا التيار منذ بداياتها الأولى بالإستفادة من عملية تغذية واسعة و عميقة تقدمها الحدائوية السياسية.

(١) مجموعة من المؤلفين، الأيدولوجيات السياسية، المرجع السابق، ص ٣٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٨.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

١. اسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، ١٩٨٢.
٢. آلان تورين، ماهي الديمقراطية؟، ت، حسن قبيسي، ط٢، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠١.
٣. آلان تورين، نقد الحداثة، ج١، ت، صياح الجحيم، ط١، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٨.
٤. أنطوني دي كرسبني و كينيث مينوج، الفلسفة السياسية المعاصرة، ت، د.نصار عبدالله، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٦.
٥. باتريك هـ أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ت، باسم جبيلي، ط١، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٢.
٦. تشارلز تيللي، الديمقراطية، ت، محمد فاضل طبّاخ، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٠.
٧. جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ت، د.علي المقلد، ط١، الدار العالمية للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١.
٨. جان جاك شوفالية، تاريخ الفكر السياسي، ت، د.محمد عرب صاصيلا، ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، ٢٠٠٢.
٩. جان ماري دانكان، علم السياسة، ت، د.محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧.
١٠. جورج بورديو، الدولة، ت، د.سليم حداد، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥.
١١. ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ج١، ج٢، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦.
١٢. ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس، ت، رشاش جمال، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٢.

- ١٣ . عبدالله العروي، مفهوم الدولة، ط٩، المركز الثقافي العربي، المغرب، ٢٠١١.
- ١٤ . علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثية، ط١، دار الأمان، الجزائر، ٢٠١١.
- ١٥ . غيليرمو أودونيل و فيليب س. شميتز، الإنتقالات من الحكم السلطوي، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧.
- ١٦ . غيوم سيبرتان - بلان، الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ت. د. عزالدين الخطابي، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١١.
- ١٧ . فلوران أفتاليون، المتقنون والديمقراطية، ت. د. خليل أحمد خليل، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، ١٩٨٨.
- ١٨ . كمال المنوفي أصول النظم السياسية المقارنة، ط١، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٧.
- ١٩ . مارسيل ثريلو، علم السياسة، ت. أحمد حسيب عباس، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٥.
- ٢٠ . مجموعة من المؤلفين، الأيدولوجيات السياسية، ت. عباس عباس، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩.
- ٢١ . مجموعة مؤلفين، الفلسفة السياسية المعاصرة، تحرير وإشراف. د. علي عبود المحمداوي، ط١، ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢.
- ٢٢ . محمد نصر مهنا، الإتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة، ط١، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
- ٢٣ . موريس دوفرجية، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ت. د. جورج سعد، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢.
- ٢٤ . موريس دوفرجية، علم إجتماع السياسة، ت. د. سليم حداد، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١.

ثانياً: الدوريات:

٢٥. عدنان العويد، الليبرالية المعاصرة رؤيا نقدية، النهج، مركز البحوث والدراسات الأشتراكية في العالم العربي، دمشق، العدد ٢٢/السنة ١٦، ربيع ٢٠٠٠.
٢٦. مالك حسن، في الديمقراطية...، النهج، مركز البحوث والدراسات الأشتراكية في العالم العربي، دمشق، العدد ٢١/السنة ١٦، شتاء، ٢٠٠٠.
٢٧. معاذ أحمد حسن، إيقاع التاريخ، النهج، مركز البحوث والدراسات الأشتراكية في العالم العربي، دمشق، العدد ٢٤/السنة ١٦، خريف، ٢٠٠٠.

Abstract

When every society incoming into static and solid situation which dominated by old type of thought and cultural system and decomposed shape of relation ,by then passing this backward situation become the historical and essential necessity, but the passing didn't achieve its real guidance --- modernity or novelty --- unless when this process took radical direct and trend this is which identified it by the philosophy thought in((modernity))concept. Thus the modernity is consisting in the process of breaking off or alienation with the rugged and backward past and this don't be achieved except when it should be a companion with it the continuance process, thus it could be saying that the political modernity consisting of the process of erasure and wiping off the social—political existent constitution, ideas and relationship which the time passed on it in which the new development don't or can not assimilation it.

Thus and in the reason of the preparation of the social and economic--political circumstance in the eighteenth and nineteenth century of West—European development in which bring in forth the bourgeoisie class whom entering the warming and hardly straggle against the feudal and conservative faction whom find in the theories and ideas that raised by the political modernity that gleam lamp and source for it disputed . In really the cooperation process between this class dispute and the political modernity don't remain in this border or extremity, verily the ideational tendency of this class --- or the political liberalism --- had benefit from its important ideational elements of political modernity in its his new political system building process, that's through what this modernity had bearded and carried with him of deep and serious contribution for more conception which created the main or essential element and its components to that system building process such as -- the democracy, popular sovereignty, individual liberty and the secularism ...--- .

This search as an academic attempt had making with this subject as a chief axis, aimed through adopting the science basis to reaching the fact and reality for that essential contribution of the political modernity in the building and developing process to the liberal political system .